قـــراءة الـنـصـوص وفـلـسـفـة الـدلالـة

الـــوضـــــع

مدخل البحث:

السؤال المركزي في بحث (الوضع) لدى الأصوليين هو عن نشأة الدلالة وطبيعة العلاقة بين الدال والمدلول، (اللفظ والمعنى)، وعن العوامل التي تخلق الدلالة. وعلى وجه الدقة العامل أو العوامل التي تصنع الدلالة الأولى للفظ على معناه، إذ الألفاظ قادرة على التعبير عن أكثر من معنى، بل عن معان لا نهاية لها، ومن ثم قد تعقد الدلالة بين لفظ ومعنى، ثم تمحى هذه الدلالة لتنشئ أخرى، أو تبقى صامدة كدلالة أولية تنشأ في طولها دلالات ثانوية أخرى.

آية الله السيد عمار أبو رغيف

٣

انصبّ البحث في الوضع على تفسير نشأة الدلالة الأولى للألفاظ وطبيعة العلاقة بينها وبين معانيها، وعن المؤشرات التي يتم في ضوئها تحديد الدلالة الوضعية، والقاعدة التي يتكئ عليها الباحثون في إثبات الدلالة الوضعية حينما يأخذون بنظر اعتبارهم التحولات التي تطرأ على الدلالة والتي تفضي إلى الشك في إثبات عقد الدلالة الأولى.

والسؤال عن تفسير الدلالات الأولية للألفاظ على معانيها ينطوي على سؤال أبعد ينصب على نشأة اللغة وكيف استطاع الإنسان أن يوظف الأصوات ويستخدمها كعلامات على المعاني؟ وكيف اهتدى الأدميون إلى اللغة كأداة يستخدمونها في التواصل والتفاهم في ما بينهم، يعبرون من خلالها عما يريدون ويقصدون من معان؟

نعود إلى عنوان البحث (الوضع)، حيث اتخذ المتأخرون منه عنوانا لبحث ما اشرنا إليه من أسئلة، نعم جاء في كلمات المتقدمين من أصوليين وغيرهم ممن تناول البحث عن الدلالة مصطلح الدلالة الوضعية، أي الدلالات الأولية للألفاظ التي يعبر عنها بـ(الدلالة الحقيقية)، مقابل الدلالة الثانوية (المجازية)، التي يجتاز المستخدمون الدلالة الحقيقية ليشكلوا في طولها دلالة ثانية للفظ. والسؤال هنا لماذا الدلالة الوضعية؟ ثم لماذا الوضع؟ إذ من الممكن للباحث أن يدرس سؤال الدلالة الحقيقية دون الإشارة إلى الوضع، ويمكن للباحث في أسئلة الوضع أن يطرحها كما هي، فيسأل عن نشأة اللغة، وسرّ الدلالة، وتنويع الدلالات ... الخ!

يبدو لي أن النص على (الوضع)( )، وضعية الدلالة تنشأ من الاتفاق العام على أن العلاقة بين اللفظ والمعنى ليست علاقة ذاتية، بل هي علاقة تنشأ جراء الجعل والوضع. إذ طرح في وقت مبكر رأي لم يشكل اتجاها، حتى عرف بصاحبه (عباد بن سليمان الصيمري)، الذي ذهب إلى أن العلاقة بين اللفظ والمعنى علاقة طبيعية ذاتية. وقد أكد متأخرو علماء أصول الفقه رفض هذا الرأي، الذي لا يستند إلى قاعدة. على أنّ رأيا مماثلاً نسب إلى هرقليطس، وذهب نزر يسير من اللغويين الغربيين المحدثين مذهب (عباد) في ذاتية العلاقة بين اللفظ والمعنى.

وبعد الاتفاق العام على عرضية العلاقة بين اللفظ والمعنى وأنها لا تقوم بين ذاتي اللفظ والمعنى، بدأ البحث عن العوامل التي تخلق هذه العلاقة والأسباب التي تقف خلف قيامها، وتجاوز السؤال تفسير عقد الدلالة والوضع الذي تنشأ في ضوئه إلى السؤال عن نشوء اللغة وصيرورة الدال دالا، فهل اللغة نشأت جراء تدخل عالم الغيب، فيكون الله تعالى الواضع الأوّل، أم أنها فعل بني البشر واتفاقهم وتواضعهم على الألفاظ دوالا للمعاني؟

ذهب بعض أعلام المتأخرين( )، إلى عدم جدوى البحث في نشأة اللغة وتحديد الواضع الأول؛ مبررا ذلك بعدم وصول العلماء في اللغة والفلسفة والأصول إلى رأي قاطع وقناعة كافية في هذا المجال الذي لا تزال الآراء فيه تخمينية تقريبية، مضافا إلى عدم توقف البحث الأصولي نظريا وعمليا على البحث عن نشأة اللغة وتحديد الواضع الأوّل( )، لكن الآراء في جل مسائل العلوم واشكالياتها لم تصل إلى رأي قاطع وليس لها من اليقين إلا بعض درجاته، على أن عدم الوصول إلى رأي قاطع في قضية من قضايا المعرفة لا يشكل مسوغا لهجرها والإعراض عنها ، بل لعل عدم الوقوف على رأي حاسم في الجواب على الأسئلة يشكل دافعا إضافيا لولوجها ومحاولة الحصول على قناعة تصديقية أقرب إلى الحقيقة. على أن عدم توقف البحث الأصولي عليها عمليا أو نظريا أمر يستدعي إعادة النظر فيه. فالأبحاث التي سطرها البحث الأصولي الحديث في تحليل وتفسير الدلالات ، والتي هي في الجوهر أبحاث ميتالغوية (فلسفية)، تتوقف على نظرة وجودية إلى طبيعة العلاقة بين الدوال اللغوية ومدلولاتها (المعاني)، هذه النظرة التي تقودنا إلى الاستفهام عن مصدر ما يكشف من أسرار تكتنف الدوال والإشارات اللغوية.ثم أن (الرافد) أقر بأن (فهم حقيقة الوضع اللغوي المعاصر يفيدنا في تحديد انطلاقة اللغة ونشأتها عند الإنسان ما دام الاندفاع نحو عملية الوضع والقيام بها أمراً فطرياً عند الإنسان ومقوما لإنسانيته، والأمر الفطري لا يتغير بتغير العصور والحضارات والمجتمعات، فيمكن استكشاف كيفية بداية اللغة وتطورها من خلال تحديد حقيقة الوضع في العصر الحاضر( )، وهذا يعني في الحد الأدنى إن هناك علاقة نظرية بين فهم حقيقة الوضع الراهن وبين تحديد الواضع الأول. بل أن تحديد الواضع الأول وتفسير عقد الدلالة الوضعية ينطلقان معا من رؤى وجودية واحدة ، أحدها ما جاء في النص المتقدم من أن اللغة قوام وجودي للإنسان وأنه جبلة تكوينية. على أن الاتجاه نحو التوقيف وحصر الواضع بالله تعالى تلخصت فيه نظرية الوضع بمجملها، كما هو مذهب النائيني القادم حديثه، ومن ثم سيكون تناول بحث تحديد مقرر اللغة وواضعها بحثاً في تفسير الوضع ذاته. أجل، فبعد أن نكون قد فرغنا من أبطال فرضية العلاقة الذاتية بين اللفظ والمعنى، كما هو المذهب السائد لدى عامة الباحثين، يكون البحث في فرضية (التوقيف) لتفسير نشوء اللغة وتأسيس عقد الوضع، الذي على أساسه يقوم عقد الدلالة بحثاً منسجماً مع سياق تصنيف مدارس الوضع. حيث أن مذهب(التوقيف)، الذي طرح في سياق البحث على تشخيص الواضع مذهب الأقلية فنكون بعرضه قد تسلسلنا من مذهب الشاذ النادر إلى مذهب الأقلية، لنتفرغ بعد ذلك لعرض الاتجاهات الغالبة في تفسير الوضع من اعتبار وتعهد واقتران مؤكد وفناء واتحاد الهوية.

الجاهزيّة العراقيّة.. الواقع والطموح

حسين علي الحمداني

الجاهزية العراقية لمرحلة ما بعد الانسحاب الأميركي ، تمثل الآن هاجس كل العراقيين، ولا يمكن أن يأتي الاطمئنان من حديث يدلي به سياسي بعيد جداً عن الواقعية وقريب من الإنشاء المبني على العاطفة أكثر مما هو متأتٍ من واقع ملموس .

رغم التطمينات الكثيرة التي وصلت للشعب العراقي من قبل الكثير من السياسيين حول عدم وجود فراغ أمني ما بعد الانسحاب الأميركي، إلا أن الكثير من العراقيين لديهم مخاوفهم بهذا الصدد ، وهذه المخاوف ناجمة عن أن هذه التصريحات التي تبعث عن الاطمئنان مصدرها رجل سياسة وليس رجل مهنة يعرف بواطن الأمور ويعالجها وفق رؤية فنية مهنية بحتة خالية من التعبئة الجماهيرية والتي عادة ما تستخدم الأسلوب الإنشائي في الحديث دون أن تعرج للأمور والمسائل الفنية والتي هي بالتأكيد فيها من المخاوف ما يجعلنا نسأل فعلاً هل ثمة فراغات أمنية ستحدث؟ خاصة وإن العراق تحيط به دول ليست بريئة ولا يمكن ألا تكون لها أهداف تروم تحقيقها في العراق من جهة، ومن جهة أكثر أهمية، بأن العراق الآن بالتحديد يقع ضمن منطقة جغرافية تموج بالحركات الشعبية والتمردات المسلحة، فما بين غليان سوريا ، وتحركات تركيا للتصدي لحزب العمال ، وما بين بداية احتجاجات في الكويت، وتصعيد غربي في لهجة التعامل مع إيران ، يكون وضع العراق وحدوده أشبه ما تكون بخط زلزال لا تقف حدوده في نقطة معينة مع انعدام وسائل الدفاع الحقيقية عن حدود العراق، وهنا يحتاج المواطن العراقي لمن يطمئنه في هذه النقطة.

بالتأكيد إن الجاهزية العراقية الأمنية وصلت لنسبة ٩٠٪ كما صرح السيد وزير الدفاع وكالة وهي نسبة مطمئنة إذا كانت دقيقة وذات شمولية لجميع صنوف القوات المسلحة العراقية،ولكن بالتأكيد المقصود هنا جاهزية ما موجود من قوات وليس ما يفترض وجوده وما يجب أن يكون أسوة بما موجود في الجيوش الأخرى بما في ذلك جيوش الدول غير المتقدمة،أي جاهزية القوات البرية والبحرية والجوية، وقبل هذا وذاك الصنوف الساندة وفي مقدمتها الاستخبارات التي تعد اليوم ركناً مهماً من أركان مكافحة الجريمة والإرهاب.

المواطن العراقي يمتلكه بعض القلق في بعض الجوانب أهمها الحماية الجوية المطلوبة لأجواء العراق خاصة في ظل وجود خروقات كبيرة جدا من قبل إيران وتركيا في قصف الكثير من قرى ومناطق إقليم كردستان سواء بالمدفعية أو سلاح الجو، وعدم وجود رد يحمي هذه المناطق ، سواء هذا الرد أخذ أشكالاً عسكرية أو سياسية، الجانب الآخر يتمثل بأن الحدود العراقية من جميع الجهات طويلة وشاسعة جداً، وبالتأكيد فإنها تمثل وسط غياب الرقابة الجوية التي كانت موجودة في السابق من قبل الطيران الأمريكي، الآن ثغرة كبيرة لا يمكن سدها ببنادق كلاشنكوف يحملها حراس الحدود ما لم تكن هنالك حماية جوية لهم ترصد بشكل يمكن القوات الأرضية الموجودة من متابعة عدم تسلل البعض عبر الحدود سواء كان هذا التسلل لغرض التخريب أو التهريب معاً ، خاصة وإن العراق بات الممر الآمن لعبور شحنات المخدرات إلى دول عديدة في المنطقة.

الجانب الثالث والذي يتمثل بالتسليح ،هذا التسليح الذي نقرأ صفقاته في الصحف ونسمعها في نشرات الأخبار دون أن نجد له أثراً في الأرض ، وبالتأكيد فإن الجاهزية التي يجب أن نصل لها يكمن أحد أبرز حلقاتها في التسليح ومن مناشئ عريقة،هذا التسليح يمنح الثقة للمقاتل، وهنالك نقطة مهمة جداً هي أن الكثير من الخلايا الإرهابية الموجودة في العراق تسليحها أفضل وأحدث بكثير من تسليح القوات العراقية وهذه النقطة بالذات أثيرت منذ سنوات دون أن نرى معالجات واقعية لها .لهذا فإن المواطن العراقي الآن بحاجة ماسة إلى من يوجزه بصدق وصراحة الجاهزية الأمنية العراقية بعيداً عن الإنشاء والتعبير المبني على العواطف رغم أهميته، فيشحذ همم الشعب لكنه قد يكون تأثيره سلبياً خاصة وإن الكثير من التنظيمات الإرهابية ستجد في الانسحاب فرصتها لزرع المزيد من الشك لدى المواطن العراقي في قواته وأجهزته الأمنية ، وبالتالي علينا أن نفكر ملياً بالبحث السريع عن تجهيز وتسليح ما نتمكن من إنجازه في الفترة المقبلة من أجل أن تكون الجاهزية فعلا متكاملة وتبعث على الاطمئنان وتعزز من فرص نجاح الانسحاب الأميركي وفي نفس الوقت تعزز من دور الجيش والشرطة في حفظ ما تحقق حتى اللحظة للعراقيين.

جسر

■ د. سعد بن طفلة العجمي★
saad@alaan.cc

هالبعث غير؟

محاولة تفسير الامتناع العراقي عن التصويت ضد النظام السوري الذي يقتل شعبه تصطدم بتفاسير تفندها أخرى. فقبل أيام، صوتت الجامعة العربية بتعليق نشاطات- لاحظ نشاطات وليس عضوية- الوفود السورية الرسمية بالجامعة، ومنحتها مهلة ثلاثة أيام لتنفيذ المبادرة العربية بوقف حمام الدم ضد الشعب السوري. المهلة مددت في الرباط باجتماع وزراء الخارجية العرب الذي قاطعته سوريا، وحمام الم لم يتوقف.

لكن العراق "الرسمي" امتنع عن التصويت على قرار تعليق النشاطات السورية، وهو قرار إدانة مخفف للنظام السوري على ما تقترفه يداه ضد شعبه.

وقد حار المتابعون لفهم الموقف العراقي من هذا التصويت عدا في دول الخليج العربي، ففي الخليج هناك انطباع عام بأن التصويت العراقي دافعه إيراني والسلام، وتفسيره توافق رسمي عراقي مع إيران التي لا تزال تقف إلى جانب حليفها البعثي السوري بدمشق، على الرغم من أن إيران- وحلفاءها في العراق- يرون البعث كفرا صراحا في العراق، لكنهم يرونه ورعا وتقى في دمشق!! وما زالت إيران وحلفاؤها في العراق، يسعون حثيثا لاجتثاث البعث العراقي بالعراق، لكنهم يريدون الحفاظ على البعث بسوريا!! إذن التفسير الخليجي ببساطة، هو أن العراق يقف إلى جانب نظام سوريا بأوامر إيرانية.

العراق الرسمي فسر تصويته بالامتناع بحجة أن القرار جاء مخالفا لميثاق الجامعة وقانونها ذلك لأنه لم يحظ بالإجماع!! ولكن الصغير والجاهل قبل الكبير والعالم يدرك أن الإجماع في مثل هذه الحالة بإدانة سوريا مستحيل بوجود حكومة حزب الله-ميقاتي بلبنان واستمرار حكم علي عبدالله صالح بصنعاء، كما أن مسألة الإجماع على قرارات الجامعة سقطت منذ العاشر من أغسطس / آب عام ١٩٩٠ بفعل غزو صدام حسين للكويت، واستمر هذا اللاإجماع في حالة ليبيا التي علقت عضويتها مع بداية حرب الإبادة القذافية ضد الشعب الليبي عام ٢٠١١. والإجماع مسألة معيبة لحكومة العراق الرسمي التي تدعي أنها جاءت بالانتخابات والديمقراطية، فالديمقراطية تتنافى تنافيا تاما مع الإجماع، والإجماع العراقي بنسبة مئة بالمئة لم يتحقق إلا في آخر انتخابات لرئاسة صدام حسين قبل سقوطه بشهور فقط، وبالتالي فإن الإجماع ثقافة صدامية، كان يفترض بالعراق الرسمي أن ينأى بنفسه عنها قدر إمكانه في سيره نحو الديمقراطية وحكم الغالبية وليس الإجماع الذي يتطلب موافقة الجميع. كما أن التحجج بقانون الجامعة العربية من قبل العراق الرسمي كلام "مأخوذ خيره"، فمتى حرص العراق الرسمي الجديد على نظام الجامعة أصلا وهي التي بقيت حتى الرمق الأخير من نظام صدام وهي تحاول إنقاذه بقيادة أمينها العام السابق عمرو موسى؟ وهل سيحرص العراق الرسمي على قوميته العربية وانتمائه العربي في المحافل والمناسبات كافة ؟ أم أن تصويته انتقائي في هذه الحالة دفاعا عن بعث سوريا؟

العراق الرسمي عانت قياداته الحالية دون استثناء من البعث العراقي، بل استمر يتهم البعث بجرائم الإرهاب الحالية، فلقد أعلن العراق الرسمي أكثر من مرة أن بعث سوريا يقف وراء العمليات الإرهابية بالعراق، بل أن رئيس الحكومة العراقية السيد نوري المالكي اتهم سوريا صراحة بتفجيرات الأربعاء الأسود بأغسطس عام ٢٠٠٩، وطالب بتسليم قيادات بعثية هاربة تعيش في سوريا لاجئة، فما الذي تغير؟ ولماذا هالبعث غير؟؟

★ أكاديمي وكاتب كويتي

كاريكاتير

■ عادل صبري

الـــدولـــة الـعـــراقـيّـة

عـقـدة قـــراءة الـدســتـور وعـقـدة الـنـمـوذج الـغـائـب

علي حسن الفواز

فالحديث الساخن عن إقامة (الأقاليم) في المحافظات، فتح بابا للحديث عن القراءات المتعددة للدستور، وكيف يفهم ويفسّر ويؤل الفرقاء السياسيون فقرات الدستور العراقي، وأحسب أن هذا (الباب السياسي)في أصدق تجلياته، سيقودنا إلى متاهة من الأبواب، لان سوسيولوجيا هذه الأبواب مرتبطة بسوسيولوجيا النوايا التي يحملها هذا الطرف أو ذاك.

إزاء هذا المعطى تبدو الصورة قاتمة، وباعثة على(صناعة) مجموعة من الأزمات التي يمكن أن تعرقل سيرورة الدولة العراقية في مرحلة ما بعد الاحتلال الأميركي، وأظن أن هذا الأمر محسوب في أجندات بعض القوى المحلية والإقليمية والدولية، ليس للتعبير عن رفض هذا الانسحاب في ظل معطيات دولية قلقة، وفي ظل صراعات عربية مفتوحة على المجهول، وإنما للتعبير عن رفض شكل الدولة الجديدة بكل سماتها وملامحها وطبيعة قواها المتنوعة والمتعددة التي تنتمي إلى ثقافات ومرجعيات كانت خارجة عن تاريخية الدولة العراقية منذ نشوئها عام ١٩٢١.

فكيف يمكن مواجهة عاصفة الأزمة القادمة؟ وكيف لنا أن نخلق واقعا دستوريا يمكن للجميع الركون إليه بعيدا عن الاجتهادات والنوايا؟ وكيف يمكن الدفاع عن مشروع الدولة الجديد، وإنقاذها من أمراضها الطارئة والمتوطنة أحيانا؟ وكيف يمكن البحث عن السياقات الصحيحة قانونيا وإنسانيا لوضع الجميع أمام حقوقهم وأمام واجباتهم، وتجاوز عقدة الدولة الفاشلة؟

هذه الأسئلة وغيرها ستكون عناوين كبرى في المرحلة القادمة، خاصة وان الجميع يتحدث عن أزمة حقوقية، وأزمة قانونية، وهناك من يضع هذه الأزمات بمستوى جزء من الأسباب التي تنتج التعقيدات الأمنية والصراعات بين الفرقاء السياسيين.

الدستور وثقافة الدستور

التعاطي مع دستور جديد اختلف حوله الكثيرون، لكنه اقرّ بأغلبية شعبية،وإنه يشكل عقدة فهم عند البعض، وعقدة تطبيق عند البعض الآخر، وهذه العقد تحتاج بالضرورة إلى وقفات والى معالجات، مثلما تحتاج إلى(تمرين أنساني)بالوطنية والإيثار، لان جوهر هذا الدستور يقوم على الحقوق التي غيّبها النظام السابق، مثلما تقوم على أنسنة فكرة الوحدة الوطنية، ومابين الحقوق والوحدة الوطنية قد تبرز الكثير من المشاكل، والتي تفترض هي الأخرى معالجات حقوقية/قانونية ووطنية وإنسانية، وبالشكل الذي يعزز قيمة الحقوق، ويحافظ على الوحدة الإنسانية في الوطن السياسي والجغرافي، لذا لا أجد مبررا لتضخيم الأمور، والحديث بلغة من يسبق من؟ أو من يعيد الكرة إلى ملعب الآخر، في الوقت الذي نرى ما حولنا من أزمات عالمية اقتصادية وسياسية والتي سببها سوء الإدارة، مثلما هو سببها الكامن في العقل الرأسمالي أساسا، والذي بدأت تنهار تحت إيقاعه حكومات، وكبرت في ظل تداعياته أزمات، عبّر عنها الجمهور الغاضب بـ(احتلوا وول ستريت الأميركية، وغيرها من المدن الأوروبية الأخرى)، فضلا عن الأزمات العربية التي ترتبط أيضا بتاريخ الدكتاتوريات، وصناعة الجوع والاستبداد، والذي يمكن إعادة صناعاته في ظل صعود قوى جديدة لا تؤمن أساسا بالديمقراطية ولا بالتنوع والتعدد، والتداول السلمي للسلطة..

لذا من يضع قوة الدستور العراقي في سياقه القانوني، والتفسيري القابل لإفهام الجميع؟ ومن يعزز سعة هذا الإفهام وسط(لخبطة سياسية) محشوة بالنوايا، وسوء التدبر؟

أحسب أن المرحلة القادمة تحتاج إلى ما يمكن تسميته بـ(ثقافة الدستور)، والتي يمكن أن تدفع باتجاه خلق تيار ضاغط يدفع باتجاه صيانة هذا الدستور من القراءات المضللة، ويعزز الوعي الحقوقي للجميع بدءاً من المواطن البسيط، وانتهاء بالسياسي التنفيذي الذي يحكم والسياسي البرلماني الذي يشرعن.

الثقافي السياسي.. القراءات المتبادلة

البعض يحاول للأسف أن ينأى بالثقافي في سياقه الإجرائي والإنساني بعيدا عن السياسي الذي يمثل المنظومة الحاكمة، وأن يرسم صورة غائمة لهذا الثقافي الحالم والمتمرد في سياقه اللغوي والشعوري فقط، وربما يضع بالمقابل السياسي في إطار صورة أخرى أكثر سوداوية وأكثر شحوبا وأكثر تعبيرا عن القسوة والمهيمن. أحسب أن هذه الثنائية ستظل بحاجة إلى إعادة قراءة دائما، وإعادة توصيف في ظل معطيات تاريخية ثقافية وسياسية دائمة التغيير، وخاضعة لمزاج الكثيرين من أصحاب هذه الأجندة أو تلك.

السؤال الجوهر في هذا السياق يستدعي بالضرورة الحاجة إلى تحديد مسميات واضحة للسياسي والثقافي، وأي منهما يملك الفاعلية الحقيقية في الإجابة على هذه الأسئلة.

ما تعيشه الحالة العراقية اليوم تعكس مسؤولية إدراك أسرار هذه الحالة أولاً، وطبيعة التعاطي معها ثانيا، والكيفية التي يمكن من خلالها مواجهة ما تتركه من تحديات خطيرة على الواقع الاجتماعي والسياسي، وربما يكون التأثير أكثر خطورة على مستقبل المشروع السياسي الديمقراطي للدولة الجديدة.

إزاء هذا نجد أن الحاجة باتت متلازمة للدور الثقافي في سياقه العضوي الذي ينبغي أن يسهم في رسم مسارات الوعي الإنساني، وفي إشاعة ثقافة(تعرّف)، ورسم ادوار أكثر فاعلية لهذه الممارسة(الأخلاقية والمعرفية والوطنية) لكي يكون قادرا على(صناعة مواطن الدولة) وعلى تعضيد بنية الدولة كمؤسسات، ومسار تحولاتها الاجتماعية والمعرفية، لأن الثقافي سيكون هنا هو المصدر والوسيلة اللذين يعززان كل ما هو تنظيمي ولوجستي في تأمين ثقة الناس بالدولة، وثقة الناس والمجتمع والدستور والنظام الاجتماعي، وفي المقابل نجد الحاجة ذاتها إلى فاعلية الدور السياسي العضوي، أي السياسي الملتزم بنظام الدولة الدستوري، وبمشروعها الديمقراطي، والذي يسعى إلى تكريس هذا الالتزام عبر ممارسات وسلوكيات ومواقف تدفع باتجاه إدامة كل العناصر النامية لهذا المشروع.

أزمة الواقع العراقي في ضوء التقاطعات والتجاذبات العاصفة في مشهده تعكس هشاشة الحوار والتلازم مابين الثقافي والسياسي، مثلما تعكس عدم إدراك حقيقي لمسؤولية هذا التلازم الذي ينبغي أن يكون جوهرا في آليات تأسيس مشروع الدولة الوطنية، ولاشك في أن عملية النهوض بهذا الواقع وتجاوز أزماته القديمة يعنيان بالأساس خلق البيئة المناسبة والصالحة التي تكفل ولادة صحية للمشروع، مثلما تكفل وجود القوى الاجتماعية والسياسية التي تعي شروط التحول التاريخي، والتي يمكنها في ضوء(القانون العام/الدستور) أن تتحمل مسؤوليات هذا التحول وبناء الدولة الحديثة على وفق استحقاقات المستقبل.

من هنا نجد أن تخلي الثقافي عن دوره العضوي في المواجهة وفي تأهيل الواقع الثقافي، هو تخل أخلاقي وأنساني وتاريخي، وربما يسهم هذا التخلي في إتاحة المجال لقوى الإرهاب والتخلف بالتسلّق إلى الواقع الجديد والتأثير في مساراته ومعطياته. كما أن تخلي السياسي العضوي عن دوره التاريخي وانحيازه إلى الحلقات الجانبية التي تمثلها الأجندات الإقليمية وبعض الأجندات الداخلية المأزومة بعقدة حساباتها الخاصة ومصالحها الضيقة يعني أيضا التخلي الأخلاقي والتاريخي عن(إنقاذ) المشروع الوطني من أزماته القديمة وإمكانية إتاحة المجال لعودة الدكتاتورية والاستبداد تحت يافطات الديمقراطية الرخوة، وتحت واجهة التدخلات الإقليمية في الشأن العراقي وضعف فاعلية الدفاع عن المشروع الوطني وتحصينه بكل مصادر القوة السياسية والأمنية والثقافية. لذا لا نجد بدّاً من أن يضع الجميع(الثقافي والسياسي) أمامهم هذا الواقع بكل تعقيداته وان يبادروا إلى تبني حقيقي لمشروع الدولة وتعزيزه في وعي الناس وحاجاتهم، لكي يدركوا أن الديمقراطية والحرية والعدالة هي مفاهيم قبالة للتطبيق وليست أحلاما يركض وراءها السياسيون وكأنهم يركضون خلف القمر في الماء!